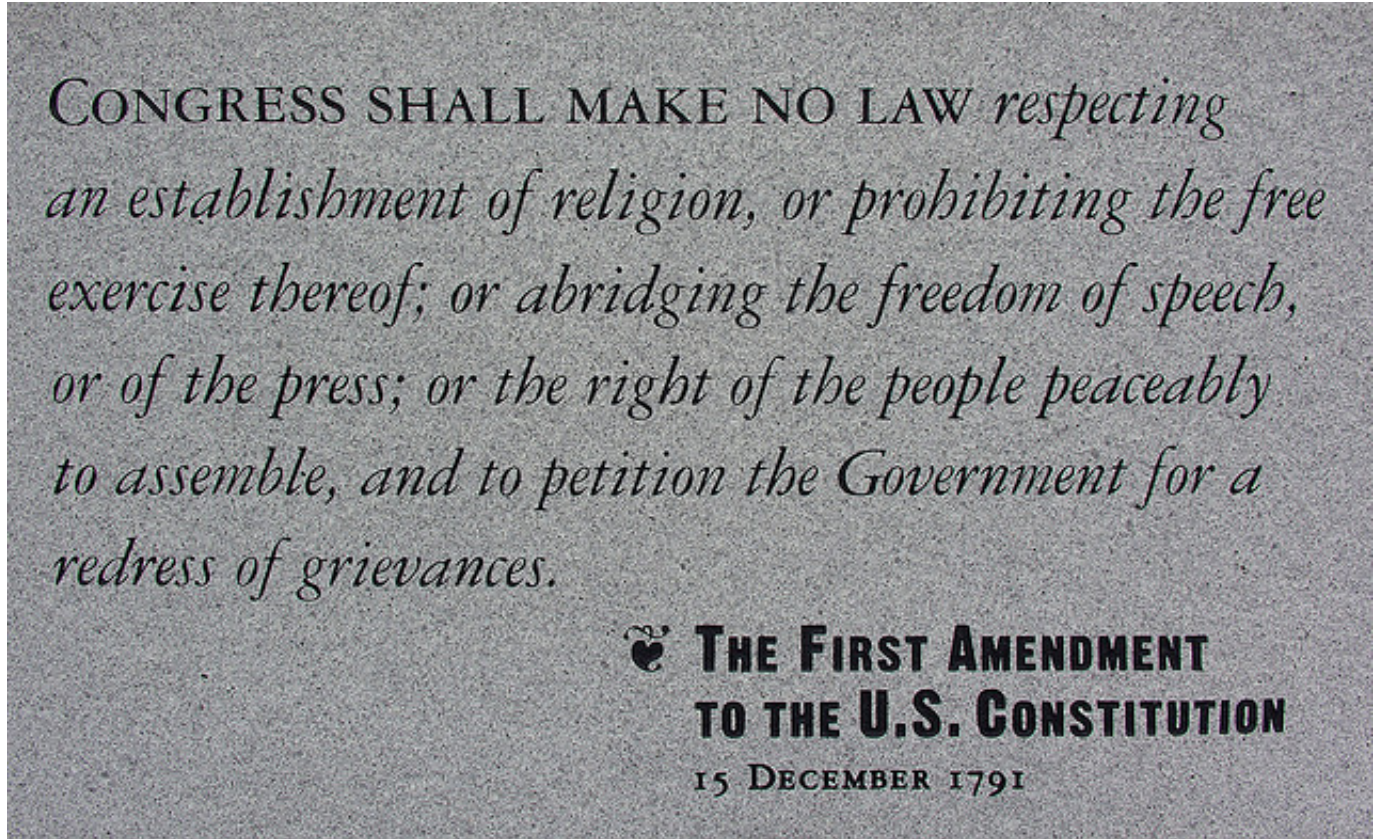


حق في الكذب حول الحكومة؟

في الحالة التاريخية «نيويورك تايمز ضد سوليفان» في عام 1964، قررت المحكمة العليا الأمريكية أن نقد الموظفين العموميين يجب أن يكون مصاناً، حتى وإن كانت بعض الإدعاءات غير دقيقة. يشرح جيف هوارد الحالة.



في 29 مارس/أذار 1960، ظهر [نداء لجمع التبرعات](#) في صحيفة نيويورك تايمز باسم الثوري مارتن لوثر كينغ الابن، ورفاقه من ناشطي الحقوق المدنية. وصفت الرسالة الهشادات التي كانت لكينغ وزملائه مع شرطة مدينة مونتغومري في ولاية ألاباما. غير أن العديد من التفاصيل التي وردت في الوصف كانت خاطئة. في حين أن الرسالة أشارت إلى أن كينغ كان قد تم اعتقاله لسبع مرات من قبل الشرطة، الواقع أنه كان قد اعتقل أربع مرات فقط. الرسالة أكدت أيضاً أن شرطة مونتغومري ردت على النغاني العفوية التي نظمها الطلاب «بلادي أنت لنا» بتطويق المتظاهرين السلميين بسهولة شاحنات من رجال الشرطة المسلحين بالبنادق والغاز المسيل للدموع». تم حشر طلاب آخرين، كما أكدت الرسالة، في قاعات الطعام الجامعية، وأما الأبواب «أقفلت عليهم في محاولة لتجويعهم حتى الخضوع» [لم تكن أي من هذه المزاعم حقيقية](#).

إل بي سوليفان، مفوض السلامة العامة في مونتغومري، زعم أن الإعلان كان واقعة «تشهير» غير قانوني نشر أكاذيب حول شخص بها يضر سمعته أو سمعتها. بينما لم يذكر اسم سوليفان في نداء نيويورك تايمز، إلا أنه زعم بأن موقعه كقائد لشرطة مونتغومري يعني أن الرسالة، ضمنيًا، تشوّه سمعته. في حين أن محكمة في ألاباما منحت سوليفان 500 ألف دولار، فإن المحكمة العليا الأمريكية [نقضت هذا القرار بالإجماع](#) في 9 مارس/أذار 1964 وحاججة بأن موقع سوليفان ك موظف عام تطلب معياراً أعلى للإثبات من حالة لو كان مواطناً عادياً. مناقشة السياسات العامة يجب أن يسمح لها أن تكون «غير مكبوتة الجاه، نشيطة ومفتوحة على مصراعها». بالتحديد، حاججت المحكمة أنه لني أحد كي تثبت إدانته بالتشهير أو تشويه سمعة موظف عام يجب أن يكون مذبذباً بـ«الخبث الفعلي»- أي اختيار الكذب والنذى عن

دراية- بينما لم يكن داعمو كينغ على دراية. دعم هذا القرار حرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل من الصعب إلى حد كبير أن يعاقب مسؤولون حكوميون المواطنين حتى إن زعموا ادعاءات كاذبة حولهم.

منشور بتاريخ فبراير 6, 2013